المقدمة

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام دينا، وصلى الله على رسوله النبي الأمي، الذي أرسله ربه شاهدًا ومبشرًا ونذيرًا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، فهدى الله به من الضلالة، وأرشد به من الغواية، واستنقذ به الناس من الظلمات إلى النور، وفتح به أعينًا عميًا، وآذانًا صمًا، وقلوبًا غلفًا.

أما بعد:

فإن الله ـ تعالى ـ قد فطر الخلائق كلها على عبادته والاستسلام لأمره، قال ـ تعالى ـ: ﴿ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾[1]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾[2].

إلا أنّ حكمة الله البالغة اقتضت أن يخص بعض خلقه بالابتلاء، ويحمّلهم أمانة الاختيار؛ لتظهر فيهم آثار صفاته، بحسب مايصير إليه حالهم، من الإيمان وملازمة الفطرة الأولى، أو معاندتها بالكفران.

وبنو آدم من هذا الفريق المخصوص بالابتلاء، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٢ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣ ﴾[3].

لذلك ينفرد بعضهم بين سائر الخلائق بالتخلف عن السجود الاختياري لله ـ تعالى ـ، كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن

---

(١) سورة البقرة: ١١٦.

(٢) سورة آل عمران: ٨٣.

(٣) سورة الإنسان: ٢، ٣.

فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾[1].

وإن كان السّجود القهري لايتخلف عنه أحد، كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾[2].

ثم إن الله ـ تعالى ـ رحمة بالخلق، وإعذارًا إلى المتخلفين عن السجود لربهم، المعاندين لفطرهم وفاطرهم، أنزل الكتب، وأرسل الرسل، كما روى مسلم بسنده عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ يرفعه: «. . . وليس أحد أحبَّ إليه العذر من الله، من أجل ذلك أنزل الكتاب، وأرسل الرسل»[3].

فوظيفة الرسل ـ عليهم السلام ـ إنما هي ردُّ الناس إلى فِطرهم، وبيان مايلزمهم من مقتضياتها، من توحيد فاطرهم، واتباع أمره ونهيه.

وكان من حكمة الله ـ سبحانه ـ ورحمته أن أيد أنبياءه ورسله بالآيات والبراهين، وعزز دعوتهم بالحجج والدلائل، التي من شأنها أن تزيح عن الفطر حجب الشبهات، وتنفي عن القلوب خبث الشهوات، وتستنقذ العقول من الظلمات، بإذن الله، وذلك أولاً بما جعل في مخلوقاته من الدلالة على خالقها، وشهادتها بربوبيته وألوهيته، وكماله وحكمته، ـ وفي ذلك برهان الأنبياء على مايدعون إليه من التوحيد، والإيمان بالبعث ـ ثم بما خص به أنبياءه من الآيات القولية والحسية، الدالة على صدق نبوتهم.

وجميع هذه الآيات والبراهين والحجج، إنما هي موقظ للفطر،

---

(١) سورة الحج: ١٨.

(٢) سورة الرعد: ١٥.

(٣) الصحيح، كتاب التوبة، باب غيرة الله ـ تعالى ـ . . ، (٤/ ١٦٨٠) حديث (٣٥).

ومذكِّر لها بما عرفته من قبل، وغفلت عنه بعد، أو نسيته بسبب اجتيال الشياطين.

ولما كانت رسالة محمد ﷺ آخر الرسالات وخاتمتها، وحجة الله على عباده إلى يوم الدين، كان لها من الآيات والبراهين النصيب الأوفى، والحظ الأوفر، وفقا لسنة الله ـ تعالى ـ في تيسير أسباب الشيء بحسْب حاجة العباد إليه، رحمة منه وفضلاً.

وكان من حكمة الله ـ تعالى ـ أن تكون أعظمُ آياتها باقية مستمرة، موافَقةً لبقاء الرسالة، ومبالغةً في الإعذار إلى من بلغته، إذ وقف عليها دون واسطة.

كما أن من حكمته ـ سبحانه ـ جعْلَها معلومةً بالطريق نفسه الذي يُعلم به شرعه؛ لتكون أوصل إلى الالتزام بمقتضاها؛ من عبادة الله، فلا تقف عند مجرد الإيصال إلى المعرفة. وهذا مما خصت به الرسالة الخاتمة؛ أن جُعلت براهينها الكبرى كامنة فيما أوحي إلى نبيها.

ففي الصحيحين عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مامن الأنبياء نبي إلا وأعطي من الآيات مامثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيا أوحاه الله إلي، فأرجوا أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة»[1].

فبين أن برهانه الأعظم، الذي خُصّ به من بين الأنبياء، هو هذا الوحي، وأن من شأنه أن يُهدَى به أكثرَ من غيره من آيات النبوة، لقوة حجته وظهور سلطانه.

ولذا أنكر الله ـ سبحانه ـ على من طلب الآيات على صدق نبيه

---

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزول الوحي، (٤/ ١٩٠٥) برقم (٤٦٩٦) (٦٨٤٦)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ، (١/ ١٢١) رقم (١٥٢).

عدمَ اكتفائهم بالقرآن، فقال: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا ۖ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ وَكَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٥٢﴾﴾[1].

فدل ذلك على أن من أراد الإيمان، ولم يردّه عنه سوى طلب الدليل والبرهان، لا التعصبُ أو الهوى، أن القرآن كافٍ في ذلك غاية الكفاية، وأنه لا رجاء لأحد بعده في الإيمان، قال ـ تعالى ـ: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾[2].

هذا، وإن من أعظم نعم الله ـ تعالى ـ على أمة محمد ﷺ كمالَ الدين وتمامَه، عقيدةً وشريعة، ورضاه لها الإسلام دينا قويما، وحفظَه لها إلى يوم القيامة، كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[3].

ولما كانت سعادة المرء في الدارين لاتحصل إلا بصحة إيمانه، ورسوخه في قلبه، ولايكون ذلك إلا بوضوح الدواعي إليه من الحجج والبراهين، فقد أتم الله النعمة ببيان مايضطر الخلق إلى معرفته، من العلم المفصّل بخالقهم، وبالكون من حولهم، والحكمة من خلقهم، ومنتهى مايصيرون إليه، وغير ذلك من أصول الاعتقاد ومسائله، ومايترتب عليها من الواجبات، وذلك في آياته القولية المشتملة على البراهين القاطعة، والدلائل اليقينية، على سائر ما أثبتته الرسل، من مسائل وأصول، دعوا الناس إلى اعتقادها، والعمل بمقتضاها، ورتبوا

---

(١) سورة العنكبوت: ٤٩ ـ ٥٢.

(٢) سورة الجاثية: ٦.

(٣) سورة المائدة: ٣.

على ذلك الفلاح والسعادة في الدنيا والآخرة.

وهذا يعني أنّه مامن مسألة عقديّة أثبتها الشرع، يمكن الاحتجاج لها عقلاً، إلا وقد جاء دليلها العقلي في النقل، علم ذلك من علمه، وجهله من جهله. وأنّ بيان الرسول للاعتقاد غير مقتصر على بيان مسائله، بل هو شامل لتقرير دلائله على أتم وجه. فتكميلُ الله ـ تعالى ـ لدينه شامل للمسائل والدلائل، كما أن تبليغ الرسول ـ ﷺ ـ للرسالة شامل للمسائل والدلائل.

وعلى هذا، فالابتداع في باب الدلائل كالابتداع في باب المسائل، سواء بسواء؛ إذ متعقّل الابتداع، الذي هو اتّهام الديانة بالنقص، موجود في هذا الباب. وإذا كان الإحداث في كمالات الديانة مذمومًا منهيّا عنه لهذا الاعتبار، فكيف به في أصولها.

ولقد أخطأ كثير من المتكلمين خطأً فادحًا، وضلوا ضلالاً مبينًا، حين نظروا إلى نصوص الوحي على أنها دلائل سمعية، لايصح الاحتجاج بها والإفادة منها في تقرير الدلائل إلا بعد إثبات النبوة، واستقرار أمر الرسالة، وراحوا يستجدون البراهين والحجج لدينهم، من المناهج الفلسفية، والطرق الكلامية، والأقيسة المنطقية.

فقد فتحت هذه النظرة الكلامية الخاطئة إلى نصوص الوحي بابا عظيما للابتداع في الدلائل، ومن ثم في المسائل، ماكان له أن يُفتح، لو أنهم قدروا الوحي الإلهي حق قدره.

ولو أن هؤلاء قصروا هذا الحكم ـ أعني التوقف في الاحتجاج بالأدلة السمعية حتى تثبت النبوة ـ على ماكان سمعي الدلالة من دلائل الوحي، لربما كان لذلك وجه، ولوجدوا في الأنواع الأخرى من الدلائل النقلية الشرعية مايغنيهم في باب إثبات النبوة، ولسلموا وسلمت الأمة من بعدهم، من شر كثير من البدع والضلالات.

وقد شارك المتكلمين في هذا الانحراف، بعض المنتسبين إلى السنة والحديث، ولكن من وجه آخر، ذلك حين قصّروا في الاحتجاج العقلي على العقائد، اعتمادًا على أنها أمور ثابتة بالنقل، فلا داعي للحجاج العقلي في إثباتها. والذي دفعهم إلى هذا هو موقف المتكلمين السلبي من النقل، فقابلهم هؤلاء باعتبار الدلائل النقلية حجة لاتجوز مخالفتها، دون اعتناء بالتمييز بين العقلي والسمعي من وجوه حجيتها، بحسب حال المحتج له والمحتج عليه، فأورثهم ذلك ضعفا في موقفهم، وتسلطًا للخصم عليهم، وإصرارًا من الطائفة الأولى على منهج الابتداع.

أما منهج السلف، فهو وسط بين هؤلاء وأولئك، فهم يتمسكون بالوحي لايتجاوزونه، جريًا على منهاج النبوة: ﴿فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٣﴾﴾[1]، إلا أنهم يعطون النقل حقه من الدلالة العقلية، فلا يحصرون حجيته في الجانب السمعي، فكانوا بذلك أسعد الطوائف بالعقل الصريح، والنقل الصحيح.

هذا، وإني لم أبرح أنظر في كتاب الله، وأتأمل كثرة ماورد فيه من مخاطبة العقل، وتوجيهه إلى النظر في الحجج والبراهين، المسوقة لإثبات أصول الإيمان، وأتعجب مع ذلك من استئثار أهل الأهواء والبدع من الفلاسفة والمتكلمين ومن شابههم بالاتصاف بالعقلانية، دون أهل السنة والجماعة؛ وذلك أني ماعلمت العقل في كتاب الله وفي الفطرة السوية إلا معظمًا ممدوحًا أهله، مذمومًا فاقده والقاصر فيه، ولم أشك لحظة مافي هذه الحقيقة الشرعية الفطرية، فوقع في نفسي أن من التفريط حقا، التنازل عن هذا الوصف من صاحبه الخليق به، لمن هو دونه، لمجرد ردّة فعل قد لاتكون موزونة بالمنهج الشرعي.

---

(١) سورة الزخرف: ٤٣.

وقد كان السلف ـ رحمهم الله ـ على فقه وفطنة، حين سمّوا أصحاب العقل البدعي: أهل الأهواء والبدع، ضنًّا منهم بهذا الوصف الشريف ـ العقل ـ على من تلبس به زورًا وبهتانا، فما سمّاه أهل البدع: «دلالات عقلية»، حقيقتها أهواء، وإلا ما خالفت الرسالة، قال ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٩﴾ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾ ﴾[1].

وقد شُغلت بهذه المسألة العظيمة ـ أعني غنى نصوص الكتاب والسنة بالدلائل العقلية اليقينية على أصول الاعتقاد ومسائله، وكفايتَها في هذا الباب، وإغناءَها عن الدلائل البدعية ـ منذ وقفت على نصوص لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ـ رحمهما الله ـ، تؤكد أهمية هذا الأمر، وتنبه إلى ضرورة إدراكه إدراكًا تامًا، وتصوره بوضوح، لفهم منهج السلف في الاعتقاد على وجهه، ومعرفة حقيقة موقفهم من العقل ودلالاته، فوقع في نفسي، أن يكون موضوع رسالتي حول هذه القضية، فاستعنت بالله ـ تعالى ـ، وسجلت هذا الموضوع بعنوان: الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد.

وقد كان همي أول الأمر، جمع هذه الأدلة، والوقوف على مقدارها ووجوه دلالاتها، فبدأت بكتاب الله الكريم، أقف عند كل آية، أتأملها، وأنظر مايمكن أن تحمله من دلالةٍ عقلية تستقل بالحجية، ولاتستند إلى غيرها من الدلائل، فإن خفي علي شيء منها، استعنت بالله ـ تعالى ـ ثم بالتفاسير، حتى استخرجت من القرآن أدلة كثيرة، بحسب ما فهمته، فصنفتها وبوبتها على أصول الاعتقاد: التوحيد بأنواعه، والنبوة، والبعث. ثم ثنيت بالسنة النبوية المشرفة، وكم كنت

---

(١) سورة القصص: ٤٩، ٥٠.

أود استقراءها، كماهو الحال مع القرآن، ولكن مدة البحث المحدودة حالت دون ذلك، فقنعت منها بتتبع أحاديث العقيدة من مظانها، ومن كتب العقيدة ذات المنهج الأثري السلفي، فخرجت من ذلك بنصيب طيب، إلا أنه ظهر لي أن الأصل في الحجاج العقلي في النقل هو القرآن، وجاء في السنة القليل منه، ومع ذلك فهو غالبا لايزيد على مافي القرآن.

ثم تتبعت كتب ورسائل العقائد السلفية قديما وحديثا، فاستعرضتها جميعا إلا ماندر منها، واستخرجت منها مايتعلق بموضوع البحث؛ تقرير الدلائل العقلية النقلية.

فظهر لي بعد جمع المادة العلمية أن البحث لايتوقف عند مجرد جمع هذه الأدلة، وبيان الدلالة العقلية فيها ـ وهذا هو موضوع الباب الثاني من هذه الرسالة ـ بل لابد قبل ذلك من بيان أمور منهجية، يتجلى بها استقلال المنهاج الشرعي في الاستدلال العقلي، عن غيره من المناهج البدعية، وتظهر بها خصائصه ومسالكه التي يتميز بها.

كما لم يكن بد من التعريف بمفهوم الدليل العقلي النقلي، وتفصيل القول في معاني كل من الدليل والعقل والنقل، وأقسام كل منها، ثم بيان موقف الخلف من هذا النوع من الدلائل الشرعية، وحقيقة موقف السلف من العقل ودلالاته، ثم بيان العلاقة بين الإيمان والنظر العقلي، كل ذلك كان لابد من بيانه بالتفصيل، قبل الشروع في عرض الأدلة، ووجوه دلالاتها، فكانت هذه موضوعات فصول الباب الأول من الرسالة، الذي هو كالتمهيد للباب الثاني.

فتشكلت بذلك خطة البحث، من البابين المشار إليهما، ومما يندرج تحتهما مما اقتضاه الموضوع من فصول، ومباحث؛ هي مجال الكتابة اللاحقة ـ إن شاء الله تعالى ـ، والتي سألتزم فيها ـ بحول الله

وقوته ـ بالضوابط والقواعد المتبعة في كتابة البحوث العلمية، من عزو الآيات، وتخريج الأحاديث، وعزو الأقوال إلى أصحابها، وتوثيق القضايا العلمية من مصادرها الأصلية ما أمكن، والتعريف بالغريب والمصطلحات والفرق ونحو ذلك، وترجمة الأعلام غير المشهورين بحسب ما أرى، وصناعة الفهارس التفصيلية للآيات، والأحاديث، والتراجم، والأبيات الشعرية، والمراجع والموضوعات.

كما سأتبع فيما يتعلق بخصوص موضوع البحث مايلي:

١ ـ الاختصار، والبعد عن الحشو، والاستغناء بوضوح العبارة عما لاتمسّ الحاجة إليه، من تكرار، أو تعليق، أو تأييد مجرد من دليل ـ ما أمكن ـ.

٢ ـ الاكتفاء ببيان وجه دلالة الآية على المطلوب عن التوسع في تفسيرها، إلا عند الضرورة، طلبًا للإيجاز، وإن وجد في الآية لفظ يحتاج إلى بيان أجعل ذلك في الحاشية، حرصًا على عدم تشتيت ذهن القارىء.

٣ ـ إلحاق الآية بالموضع المناسب لها من البحث، حسب ما يغلب عليها من دلالة، فإن دلت على عدة مطالب في آن واحد، لم ألتزم ذكرها في سائر تلك المطالب، إلا إذا لم يوجد غيرها من الآيات يحمل هذه الدلالة.

٤ ـ إيراد النصوص النقلية المسوقة أصلاً للدلالة العقلية، أو التي تتضمن دلالة عقلية واضحة، أو إشارة جلية وتنبيهًا بينًا على دليل عقلي.

أما ماكان سبيله الاستنباط، مما يحتمله اللفظ القرآني، من وجوه الاستدلال العقلي، فلا طاقة لي بالتزامه، فهو بحر لاساحل له.

٥ ـ إيراد الآيات بتمامها محبرة متميزة، وعدم الاقتصار على

موضع الشاهد منها، لإيماني أن فهمها على وجهها لايتم إلا بتأملها كاملة.

٦ ـ توثيق موقف الخلف من الأدلة العقلية النقلية، وكذلك سائر ما أورده عنهم مما يخالفون فيه منهج السلف من مصادرهم ما أمكنني ذلك، وعدم الاكتفاء بمجرد نقل الثقات عنهم، إلا حين يتعذر الوصول إلى المصدر الأصلي.

هذا وأحمد الله ـ تعالى ـ وأشكره على تيسيره وتوفيقه وعونه، فهو أهل للحمد في كل موطن، ثم أشكر قسم العقيدة بجامعة أم القرى على إتاحة فرصة الدراسة العليا، لي ولزملائي، وأخص بالشكر مشرفي الفاضل، فضيلة الدكتور أحمد بن ناصر آل حمد، على مابذله أثناء فترة الإشراف من نصح وتوجيه وتسديد، كان له أثره البالغ في إنجاز الرسالة وتقويمها، كما لا أنسى شكر مشرفي السابق، فضيلة الدكتور محمد بن سعيد القحطاني، على ماقدمه من آراء قيمة، انتفعت بها في الرسالة، كما أشكر كلاً من فضيلة الدكتور أحمد بن عبداللطيف العبداللطيف، وفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد بن عبدالرحيم السايح، اللذين تفضلا بمناقشة هذه الرسالة وتسديدها، كما أشكر كل من أسهم في إنجاز البحث برأي أو دعوة أو كتاب، سائلاً الله ـ عز وجل ـ أن يجزل لهم المثوبة، وأن يجعلها في موازين حسناتهم، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.